النفط والغاز

صفحة أسبوعية متخصصة
تهتم بأخبار النفط والغاز
إعداد: أحمد مغربي
a.maghraby@alanba.com.kw

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«نفط الكويت» تطرح مشروع خط أنابيب المصفاة الجديدة

علمت «الأنباء» من مصدر نفطي مسؤول أن شركة نفط الكويت أخذت موافقة لجنة المناقصات المركزية لطرح مشروع خطوط أنابيب لتغذية مشروع المصفاة الجديد اليوم (الأحد) البالغ قيمته 250 مليون دينار، مشيرا إلى انه تم تأهيل 16 شركة عالمية للمشاركة في المشروع الضخم مع إمكانية تشكيل تحالف للشركات التخصصية، وتم تحديد 29 شركة مؤهلة للمشاركة.
وقال ان موعد إغلاق المناقصة سوف يكون في 6 مايو المقبل وسوف يتم عقد اجتماع تمهيدي في 18 فبراير المقبل، على أن يكون اخر موعد لتقديم أي تحفظات آو استفسارات للمناقصة في 17 مارس 2014.

«صناعة الكيماويات» تنجز خلال شهر الفحص النافي للجهالة لمشروعي الهند

السعد لـ «الأنباء»: دمج مجمع البتروكيماويات مع المصفاة الجديدة يؤخر عمليات التشغيل عامين

أسعد السعد

كشف الرئيس التنفيذي لشركة صناعة الكيماويات البترولية أسعد السعد ان إنشاء مجمع للبتروكيماويات داخل موقع المصفاة الجديدة سوف يؤخر من بدء تشغيل المصفاة والمجمع إلى حوالي عامين، مبينا أن الشركة رفعت دراسة دمج مجمع البتروكيماويات مع المصفاة الجديدة إلى مؤسسة البترول لأخذ القرار النهائي اما بالاستمرار في عملية الدمج أو إلغاء الفكرة، مشيرا إلى أن الدراسة رفعت إلى قطاع التخطيط في المؤسسة وسيتخذ القرار بهذا الشأن قريبا.
وأشار السعد في تصريح لـ «الأنباء» الى ان التأخير سيكون من سنة إلى سنتين في تشغيل المجمع عن المخطط له، مضيفا باقتضاب: «أتوقع ان تدرس المؤسسة ذلك الأمر بالتنسيق مع شركتي البترول الوطنية وصناعة الكيماويات البترولية». وذكر السعد ان إستراتيجية مؤسسة البترول الكويتية ترتكز على التكامل بين قطاعي التكرير والبتروكيماويات، وإذا كانت عملية دمج البتروكيماويات مع المصفاة تحقق التوجه الاستراتيجي فسنستمر في تنفيذ تلك التوجه.
وحول الجدوى الإستراتيجية من عملية الدمج قال السعد ان هناك جدوى إستراتيجية من الدمج وتم رفع الجدوى المالية كمجمع متكامل، ولكن يواجه عملية الدمج مشكلة في عامل التأخير، فهناك احتمال ان يكون هناك تأخير، وأتوقع ان تدرس المؤسسة ذلك التأخير وتأثيره الاقتصادي على الكويت وأيضا لا نغفل التأثير البيئي.
وحول المدة الزمنية التي ستستغرقها الشركة للقيام بالفحص النافي للجهالة للمشاركة في مشروعين للبتروكيماويات في الهند، وذلك عقب توقيع مذكرة التفاهم الأولية قال السعد ان الفترة ستستغرق شهرا تقريبا. وحول تمويل الصفقة قال السعد ان الشركة لم تحدد الآلية بعد سواء تمويل ذاتي أو اقتراض من البنوك، مشيرا إلى أن ذلك الأمر سيعتمد على المردود الاقتصادي ومن بعدها نختار الأفضل.
وذكر السعد ان المشروعين هما شركتا «أوبال» المتخصصة في صناعة الأوليفينات و«أومبل» المتخصصة في صناعة العطريات، مشيرا إلى أن المشروعين تأتي تماشيا مع إستراتيجية مؤسسة البترول الكويتية بالنمو في صناعة الكيماويات البترولية خارج الكويت.

إستراتيجية «مؤسسة البترول» ترتكز على التكامل بين قطاعي التكرير والبتروكيماويات

آلية تمويل مشروعي الهند لم تتحدد بعد.. الأمر سيعتمد على المردود الاقتصادي

وأوضح ان شركة صناعة الكيماويات البترولية تسعى دائما لاقتناص الفرص الاستثمارية الجيدة لصناعة البتروكيماويات في الأسواق الآسيوية لما لها من مستقبل واعد والمتوقع لها الكثير من النمو لتحقيق أفضل العوائد الاستثمارية ولتعزيز وجود الشركة في القارة الآسيوية.
وذكر أن التوجهات المستقبلية للشركة تتمثل في 3 محاور أولها التوسع في المنتجات الحالية داخل الكويت وخارجها الكويت وثانيها الدخول في صناعات ناتجة عن التكامل فيما بين الشركة وشركة البترول الوطنية وثالثها شراء شركات أو الدخول في مشاركات خارج الكويت «وهو ما نهدف إلى تحقيقه من خلال اتفاقية الهند».

بقيمة 15 مليون دينار.. وإنتاج مصانع اليوريا يقدر بـ 1,1 مليون طن سنويا وإنتاج الأمونيا يبلغ 650 ألف طن سنويا

إغلاق كامل لمصانع الأسمدة في أكتوبر لتنفيذ صيانة مجدولة

عبدالله السويلم

كشف نائب الرئيس التنفيذي للأسمدة بشركة صناعة الكيماويات البترولية عبدالله السويلم عن أن الشركة سوف تقوم بصيانة شاملة وإغلاق كامل لمصانع الأسمدة بحلول شهر أكتوبر المقبل وذلك تنفيذا لإستراتيجية الشركة الموضوعة مسبقا لتنفيذ صيانة دورية لوحدات مصانع الأسمدة كل عامين، مبينا أن مبالغ الصيانة المرصودة من الشركة لمصانع الأسمدة تقدر بحوالي 12 إلى 15 مليون دينار.
وقال السويلم في تصريح لـ «الأنباء» ان إنتاج مصانع الشركة من اليوريا يقدر بحوالي 1,1 مليون طن سنويا بما يعادل 3,150 آلاف طن يوميا من المنتج، مشيرا إلى أن إنتاج الشركة من سماد الامونيا يقدر بـ 650 ألف طن سنويا ما يعادل نحو 1,8 الف طن يوميا لنفس المنتج، مشددا على أنه لا يوجد توجه لزيادة الطاقة الإنتاجية الحالية للأسمدة.
وذكر السويلم أن شركة صناعة الكيماويات البترولية تقوم بتصدير كميات الإنتاج من الأسمدة إلى العملاء والمستهلكين في مختلف دول العالم، موضحا أن تصدير منتجات الأسمدة يتركز في أسواق شرق آسيا وأميركا الشمالية وهي من أهم الأسواق الرئيسية للمنتج، مشيرا إلى أن الشركة قامت خلال الفترة الماضية بفتح أسواق جديدة لتسويق المنتجات أبرزها أسواق أميركا اللاتينية وبعض الدول الافريقية.

السوق المحلي يستهلك 5٪ من إنتاج الأسمدة.. والمستهلك يحصل على أسعار تقل بنسبة 10٪ عن السوق العالمي

وأوضح أن إستراتيجية الشركة التسويقية لمنتجات الأسمدة تقوم على بيع منتج الأسمدة في الأسواق العالمية التي تعطي أفضل عائد مالي على مدار العام، عبر إيجاد أفضل السبل لتصدير وتسويق هذا المنتج في الأسواق ذات الربحية، وقد دخلت الشركة خلال السنوات الماضية أسواقا جديدة مثل السوقين الأميركي والأسترالي.
وحول معدل استهلاك السوق المحلي للأسمدة حيث هناك نمو مطرد في المساحات الزراعية في منطقتي العبدلي والوفرة، قال السويلم ان السوق المحلي يستهلك نحو 5 آلاف طن سنويا من اجمالي إنتاج الشركة ونعتمد على تصدير باقي الكميات الإنتاجية إلى الخارج.
وعن وجود دعم حكومي لأسعار الأسمدة في السوق المحلي قال ان المستهلك المحلي يحصل على أسعار تقل بنسبة 10٪ عنها في السوق العالمي، وذلك لتشجيع الزراعة والتخفيف من الأعباء المالية على المزارع، مشددا على أن الشركة توفر منتج اليوريا الحبيبية للسوق المحلي بأسعار تشجيعية للاستفادة من هذا المنتج الوطني بما يعود بالفائدة على قطاع الزراعة المحلي.

صيانة كبرى لمصانع الأسمدة في أكتوبر المقبل

وقال السويلم إن أهم التحديات التي تواجه صناعة الأسمدة زيادة الطلب على مادة اللقيم «الغاز»، لاستخدامها في توليد الطاقة الكهربائية، إضافة إلى ارتفاع تكاليف التشغيل في المصانع، لاسيما ما يتعلق بسعر الغاز والأيدي العاملة، موضحا أن«صناعة الكيماويات» تعمل جاهدة على المحافظة على إنتاجها الحالي من مصانع الأسمدة حسب الخطة الإستراتيجية الموضوعة مسبقا لمصانع الأسمدة.
وحول الأرباح المحققة من قطاع الأسمدة بالشركة على وجه الخصوص قال السويلم ان قطاع الأسمدة حقق أكثر من 10 ملايين دينار من مجمل أرباح الشركة حتى نهاية الربع الثالث من السنة المالية الحالية 2014/2013، معربا عن تفاؤله بتحقيق قطاع الأسمدة للمستهدف من الأرباح مع نهاية العام المالي الحالي.
وذكر أن تاريخ إنشاء مصانع الأسمدة يعود إلى العام 1964 من خلال إنشاء الشركة الكويتية لصناعة الأسمدة بالمشاركة مع شركة BP وشركة الخليج، وبدأ إنتاج الأسمدة الكيماوية (اليوريا) في عام 1966، وكانت الطاقة الإنتاجية السنوية في ذلك الوقت 200 ألف طن.
وبين أن الخطط المستقبلية لقطاع الأسمدة تتركز على تحسين أداء المصانع، لزيادة أرباح الشركة، من خلال تطبيق الأساليب المثلى في الصناعة، لرفع كفاءة وجودة المعدات وخفض تكاليف الإنتاج، عبر تطبيق عدة مشاريع ذات مردود مالي مجز.
ومن استراتيجيات الشركة الارتقاء بمستوى أداء الصحة والسلامة والبيئة، والتي تعتبر من أولويات إدارة الشركة، وقد حققت مصانع الأسمدة حتى مارس الماضي 10 ملايين ساعة عمل دون وقوع حوادث مضيعة للوقت.

«الأنباء» تحصل على قرار تحديد أسعار الغاز لمصنع الأوليفينات 2

حقائق جديدة بين «الداو» والكويت.. 8 سنوات سعر ثابت لتوريد الغاز

في الوقت الذي يسعى العديد من نواب مجلس الأمة التعرف على حقيقة الشراكة بين الكويت وشركة داو الأميركية في تحرك سريع لفتح الأوراق القديمة عقب دفع الكويت الغرامة المليارية التي كبدت المال العام 2,5 مليار دولار كتعويض عن الشراكة في «كي داو»، وجه النائب رياض العدساني سؤالا برلمانيا إلى وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير يوم الثلاثاء الماضي يستفسر فيه عن مدى صحة أن هناك عقدا مع شركة «ايكويت» بتزويد شركة الداو كيميكال بالغاز بأسعار مدعومة غير محددة المدة.
إلى ذلك، فقد كشفت معلومات جديدة لـ «الأنباء» القرار الذي اتخذه مجلس إدارة شركة صناعة الكيماويات البترولية في 28 أكتوبر عام 2002 بالموافقة على اختيار الشريك الاستراتيجي وهو شركة داو الأميركية كشريك استراتيجي لمشروع الاوليفينات الثاني الذي تم الانتهاء منه في عام 2009 وبدء التشغيل والافتتاح الرسمي له في 23 فبراير 2010.
وذكرت المستندات ان محضر الاجتماع حدد فيه أسعار الغاز لمشروع الاوليفينات الثاني لمدة الثماني سنوات الأولى من بدء الإنتاج وفقا للكميات التي تستهلكها المصانع وتم تحديد السعر أيضا لسعر الغاز بعد الثماني سنوات والتي ستبدأ بعد 2018 وفق معادلات سعرية منخفضة للغاية.
وجاء في القرار الذي اتخذ الموافقة على أن تكون أسعار اللقيم (الغاز) لمشروع الاوليفينات الثاني حسب الأسس التالية:
1 ـ سعر ثابت لمدة 8 سنوات من بدء الإنتاج كالتالي:
● من صفر إلى 650 ألف طن ايثلين بسعر 1,5 دولار أميركي/ مليون وحدة حرارية
● من 650 ألف طن إلى 850 ألف طن ايثلين بسعر 1,65 دولار أميركي/ مليون وحدة حرارية
● من 850 ألف طن إلى 1050 ألف طن ايثلين بسعر 1,8 دولار أميركي/ مليون وحدة حرارية
● من 1050 ألف طن ايثلين فأكثر بسعر 2 دولار أميركي/ مليون وحدة حرارية
مع ملاحظة أن الزيادة في السعر تطبق على الكميات الإضافية في كل حالة.
وجاء في البند الثاني لتحديد أسعار الغاز بعد الثماني سنوات من التشغيل كالتالي:
ربط سعر الغاز بأسعار النافثا والايثان، علما أنه سيؤخذ سعر النافثا في سنغافورة وسعر الإيثان في الولايات المتحدة الأميركية كأساس لحساب متوسط أسعار الغاز وفي كل الأحوال يكون ادنى سعر للغاز 1,75 دولار/ مليون وحدة حرارية وأعلى سعر للغاز 2,5 دولار/ مليون وحدة حرارية.
وفي هذا السياق، طالبت مصادر نفطية في تصريحات لـ «الأنباء» بضرورة إعادة النظر في أسعار الغاز الذي تورده الكويت لصالح شركة الداو والذي يعتبر رخيصا بدرجة تكبد المال العام الكثير سنويا، في حين ان مؤسسة البترول الكويتية تبيع الغاز للمصانع المحلية بحوالي 26 دولارا/ مليون وحدة حرارية بريطانية وكذلك لمحطات الكهرباء التابعة لوزارة الكهرباء والماء.
وذكر أن شركة داو لم تتساهل مع الكويت في غرامة «كي داو» وتوجهت للقضاء البريطاني وقامت الكويت بدفع الغرامة، مشيرا إلى أن هناك خلافات مع الشركة الأميركية بخصوص سعر الغاز المدعوم.

محضر اجتماع «صناعة الكيماويات» لتحديد سعر الغاز لشركة «داو»

مقال نفطي

h.mahtat@yahoo.com
@hmahtat
حمد التركيت

صناعة كويتية في السعودية

صدر التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي SIDF والذي أشار إلى أن عدد القروض التي قدمها الصندوق بلغت 144 قرضا في عام 2013 وبلغت قيمتها اكثر من 6 مليارات ريال أي ما يعادل 2 مليار دولار وذلك لإنشاء 120 مشروعا صناعيا جديدا توفر اكثر من 11 ألف فرصة عمل للشباب السعودي. وأشار التقرير الى ان قيمة القروض الصناعية منذ تأسيس الصندوق قبل 41 سنة تجاوزت 112 مليار ريال والأهم من ذلك بلوغ نسبة النجاح لتلك المشاريع اكثر من 99٪.
وهناك عدد لا بأس به من الصناعيين الكويتيين الذين هاجروا بصناعتهم وأفكارهم واستثماراتهم الى السعودية التي تقوم بتقديم التسهيلات والحوافز للصناعة بغض النظر عن جنسية المستثمر مادام تم تشييد المصنع على أراضيها وحقق أهدافها من توفير فرص عمل للشباب السعودي وساهم في دعم الصادرات السعودية وبالتالي في الميزان التجاري للدولة.
بل إن الكثير من المستثمرين الكويتيين وبإفادة من عضو الغرفة التجارية للمنطقة الشرقية، لجأوا إلى أقرب منطقة حدودية للكويت، (منطقة الخفجي)، حيث تم هناك إنشاء اكثر من 20 مصنعا لمختلف الأنشطة بلغت استثماراتها قرابة 100 مليون ريال، كل ذلك بسبب التسهيلات والشروط الميسرة التي تم توفيرها للصناعي الكويتي كما هي للصناعي السعودي.
لذلك فإن مقولة ان الصناعي الكويتي هدفه بيع الأرض عند الحصول عليها تكون منتفية مع هذا التوجه، لأن النظام في السعودية لا يسمح ببيع الأراضي الصناعية التي تقدمها هيئة (مدن) للصناعيين في مختلف المناطق الصناعية المنتشرة في المملكة.
وبالمناسبة التقيت في إحدى رحلاتي إلى المملكة، بأحد الصناعيين الكويتيين وأصر على دعوتي لزيارة مصنعه في المنطقة الشرقية والذي يعتبر من أبسط الصناعات التحويلية والتي تعتمد على كميات قليلة ومحدودة جدا من المشتقات النفطية المتوافرة في الكويت، وبرأسمال متواضع للاستثمار.. ولكن كل هذه التسهيلات التي كان من المفروض توفيرها للصناعي الكويتي، حرم منها، بل كان الاعتذار ابسط الردود عند تقدمه لطلب الترخيص لمصنعه في الكويت، وبالتالي لجأ باستثماره الى المملكة منذ اكثر من 20 عاما وتطورت صناعته الى الضعف واتسعت مبيعاته وزادت أرباحه وكل ما يقوم به حاليا هو زيارة واحدة أسبوعية للمتابعة.
وبالرغم من وجود البنك الصناعي والهيئة العامة للصناعة ومكتب الاستثمار الأجنبي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت والتمويل متوافر من جميع البنوك، الا أن هجرة الصناعيين الكويتيين من الكويت مستمرة، فما السبب؟ ليس الى السعودية فقط وهي الأقرب، بل وإلى الإمارات العربية ومصر وغيرهما.
إن الأمر مناط أولا وأخيرا بالمشرعين وهم أعضاء السلطة التشريعية وثانيا بوزير التجارة والصناعة ممثلا عن السلطة التنفيذية.. الأمر جد مهم.
كل ما هو مطلوب إن توافرت النية الصادقة لدعم الصناعة في الكويت والرغبة الصادقة في تشجيع المستثمرين، فإنه من الأولى بحث أسباب هجرة الصناعيين باللقاء مع هؤلاء الذين استثمروا خارج حدود دولتنا الحبيبة الكويت، ما الأسباب؟ وما المعوقات؟ وكيف يمكن معالجة الأمر؟
لا تكون الأراضي الصناعية هي الشماعة التي يعول عليها كل من يخوض في استعراض هذه المعوقات او يحاول النظر في تشجيع الصناعة في الكويت؟
لماذا أصبحت الكويت بيئة طاردة للصناعة؟ هل يعلم المهتمون أن الكويت محاطة بأكبر سوقين يستطيعان استيعاب جميع صادرات الكويت الصناعية من المنتجات المختلفة؟ العراق أولا ثم إيران؟
كثير من المصانع المحلية في الوقت الحالي تقوم بالتصدير الى العراق وبالدفع النقدي، لذا أعتقد أن على وزير التجارة والصناعة الالتقاء بالاتحاد الصناعي الكويتي الذي عقد كثيرا من الندوات واللقاءات والدراسات حول هجرة الصناعيين الكويتيين ولديه من الدراسات والحلول الكثير.
ليس ذلك فحسب، بل يمكن أيضا الاطلاع على ما قدمته تلك الدول الجاذبة للاستثمار الصناعي لديها مثل السعودية والإمارات ومصر وغيرها.
ولقد حدثني أحد أكبر الصناعيين في السعودية ان لديه يوميا اكثر من 250 سيارة شحن تصدر الى العراق عن طريق الكويت وقال لي مستغربا: لو أعطيت أرضا قريبة من الحدود العراقية الجنوبية لبادرت بإنشاء مصانع يخصص إنتاجها للبيع في العراق وتوفير قيمة هذا الشحن اليومي للسوق العراقية.
إن الأمر يلزم كل مهتم وكل من هو حريص على تطوير الصناعة وتوطين الاستثمار في الكويت وتحويل هذه البيئة الصناعية الطاردة الى بيئة صناعية جاذبة للمستثمر والصناعي الكويتي خصوصا عند النظر الى القيمة المضافة للصناعة في الكويت والتي سينجم عنها توفير فرص عمل للشباب الكويتي وتنويع مصادر الدخل واستغلال الموارد والمنتجات الكويتية التي تقوم الشركات والمؤسسات الوطنية بتصديرها للخارج.
الأمل يتجدد في وزير التجارة والصناعة والذي يعتبر المسؤول الأول عن الصناعة وتطويرها في بلدنا الحبيب الكويت لبحث هذا الموضوع من أوسع أبوابه ان كان في ذلك موقع في أجندته.